

بن غوريون لابنه عاموس: عندما نصبح دولة قوية على العرب أن يدركوا أن مصلاحتهم في أن يصبحوا حلفاءنا



ترجمة وإعداد: ليلي زيدان عبد الخالق

تقريرنا هذا الأسبوع ربما يكون مختلفاً، تاريخياً نوعاً ما. إذ يحمل في طياته ترجمة لرسالة كتبها رئيس الحكومة الأولى في دولة الاحتلال الصهيوني ديفيد بن غوريون، ويتوجه بها إلى ابنه عاموس، وذلك 5 تشرين الأول عام 1937. تمّ الحصول على هذه الرسالة من محفوظات بن غوريون باللغة العبرية، مترجمة إلى الإنكليزية من معهد الدراسات الفلسطينية، بيروت.

وفي الرسالة، يشرح بن غوريون لابنه رؤيته للطريقة التي يراها مناسبة لقيام «دولة إسرائيل»، إذ يقول: «علينا استخدام ما يلزم من جهود إلى هذه الدولة. فنحن نصرّ على قدرتنا على جلب أكثر من مليوني يهودي، سوف نعمل على بناء اقتصاد يهودي متعدّد الأوجه. زراعي، صناعي وبحري. علينا القيام بتنظيم قوة دفاعية عسكرية متفوقة ومتقدمة، تضاهي أقوى وأعنى الجيوش في العالم. وعند بلوغ كل هذا، ساكون على ثقة تامة من أننا لن نفشل في السيطرة على باقى أجزاء البلاد، عن طريق تحقيق التفاهم والتوافق مع جيراننا العرب، أو من خلال بعض الوسائل الأخرى. علينا دائماً أن نضع في اعتبارنا بعض الحقائق الأساسية التي تمكّنتنا من تحقيق التسوية الحتمية والممكنة على هذه الأرض».

كما يتضمّن التقرير، لتوثيق ما أتى في رسالة بن غوريون، مقالاً نُشر في صحيفة «رأي اليوم» الإلكترونيّة، يشير فيه إلى أنّ معظم المؤرخين الذين تعمّقوا في بحث مسألة تهجير الفلسطينيين وارتكاب المجازر بحقهم بهدف قيام دولة الاحتلال، أظهروا إثباتات بأنّ بن غوريون كان على علم وبشكل مباشر بعمليات ترحيل فلسطينيين، لا بل صادق عليها.

الرسالة

1937/10/5

عزيزي عاموس،

في الوقت الحاضر تعزيز قوتنا إلى أقصى الحدود

ودفعها نحو تحقيق المساعي التاريخية لتحرير

البلاد بالكامل.

علينا استخدام ما يلزم من جهود إلى هذه الدولة.

فنحن نصر على قدرتنا على جلب أكثر من مليوني يهودي

يهودي، سوف نعمل على بناء اقتصاد يهودي

متعدّد الأوجه. زراعي، صناعي وبحري. علينا

القيام بتنظيم قوة دفاعية عسكرية متفوقة ومتقدمة،

تضاهي أقوى وأعنى الجيوش في العالم. وعند بلوغ

كل هذا، ساكون على ثقة تامة من أننا لن نفشل في

السيطرة على باقى أجزاء البلاد، عن طريق تحقيق

التفاهم والتوافق مع جيراننا العرب، أو من خلال

بعض الوسائل الأخرى. علينا دائماً أن نضع في

اعتبارنا بعض الحقائق الأساسية التي تمكّنتنا من

تحقيق التسوية الحتمية والممكنة على هذه الأرض؛

والتي تتدرج ضمن سببين لا ثالث لهما: لا الانتداب

البريطاني ولا وعد بلفور. فنحن نتناح وتناح وليست

أسباب، حصلت نتيجة تفاعل عوامل الصدفة؛

طارئة، سريعة الزوال وسوف تصل إلى نهايتها

الحتمية. كانت أسبابا لا مجال للقرار منها. ولم تكن

هذه الأسباب لتحدث لولا نشوب الحرب العالمية

الأولى، أو بالأحرى، لم تكن لتحدث لو لم تنته الحرب

على تلك الشاكلة.

ولكن، ومن ناحية أخرى، تظهر بعض الحقائق

التاريخية والإنسانية غير القابلة للتغيير، طالما لن

نتحقق الأهداف الصهيونية بشكل كامل، ومنها:

1. الضغط من المنفى الذي يستمر لدفع اليهود

للقدوم مع الآتين إلى البلاد.

2. لا تعاني فلسطين من الزيادة السكانية. بل

هناك إمكانية لاستعمار الأراضي الشاسعة التي لا

يحتاج العرب إلى استغلالها. ما من مشكلة في هجرة

العرب. لا يوجد منفي عربي. العرب لا يتعرضون

للاضطهاد، فليدهم وعلّهم وهو واسع جداً.

3. أما بالنسبة إلى المواهب المبدعة والمبتكرة

في اليهود، فنمكّن في قدرتهم على تحويل

الصحراء إلى واحة، خلق الصناعة، بناء الاقتصاد،

تنمية الثقافة، الاستيلاء على البحر والفضاء بواسطة

العلم والسياسي إلى تحقيق الريادة.

ستعرّض هذه الحقائق الأساسية الثلاث بوجود

دولة يهودية تكون جزءاً من البلاد، وبهذا الغزو

تتعرّض أيضاً الصهيونية، وكل مرفق موجود، كبيراً

كان أم صغيراً، كل مدرسة، كل مصنع، كل سفينة

يهودية، إلخ... إن قدرتنا على اختراق البلاد سوف

تزيد من إمكانية حصولنا على دولة، وسنكون لدينا

القوة لمواجهة العرب ككندا وأكثر؛ حيث احتمالات

التوسع والبناء ستتطور بسرعة. فكلما عظمت القوة

اليهودية في البلاد، كلما تيقّن العرب أنه ما من فائدة،

ومن غير الممكن إلا التحولنا. وعلى العكس من ذلك،

سيكون من المستحيل على العرب الاستيقديوا بشكل

كبير من اليهود، ليس على المستوى المادي فقط بل

أيضاً على المستوى السياسي.

أنا لأحمل بالحرب، فضلاً عن أنني لأحياها. لكنني

ما زلت أؤمن، الآن أكثر من ذي قبل بضرورة قيام

دولة يهودية، وعندما نصبح دولة قوية، سيتحمّ

على العرب أن يدركوا أنه في مصلاحتهم أن يصبحوا

حلفاءنا، ويستفيدون من المساعدة التي سنقدّمها

إذا قبلوا بمحض إرادتهم، ويعطوننا الفرصة

للتسوية في جميع أنحاء البلاد. فللعرب عدد من

البلدان المكتظة بالسكان، المختلفة والضعيفة، غير

القادرة – بقوتها الخاصة – على الوقوف في وجه

أعدائها الخارجيين. فبن دون فرنسا، لن يكون أمام

سورية أن تصمد يوماً واحدا ضد الهجمات التركية.



والعرب في هذه الدولة. لكن، لو اضطرنا هؤلاء إلى استخدام القوة. ليس بهدف تجريد العرب وطردهم من البلد، بل لوقف الهجرة التي تستمر منذ سنوات. فنحن نتعمّق بالقوة الكافية التي تمكّنتنا من تحقيق ذلك.

من الواضح أنه سيكون علينا حينذاك مواجهة العرب، ليس فقط في «أرض إسرائيل»، لا بل العرب من الدول المجاورة الذين سيهتدون لنجدتهم ضدنا. لكن قوتنا ستكون أكبر، ليس فقط لأننا أفضل تنظيمًا وأكثر عتاداً، بل لوقوف قوة أكبر من حيث النوعية والكمية خلفنا، حيث الأعداء الهائلة من يهود الشتات في الخارج، أي الأجيال الشابة في بولندا، رومانيا، أميركا، ودول أخرى سوف تتدفق إلينا في حال نشوب مثل هذا الصراع. والذي أصلي ألا يحدث إطلاقاً. لن نعتمد الدولة اليهودية فقط على اليهود الفاطنين فيها، بل على الشعب اليهودي برمته المنتشر في العالم أجمع، على أناسها المشتتين والمضطّرين للاستيطان في البلد. لا توجد جماعات عربية مضطّرة أو تريد الاستيطان في فلسطين، وبالتالي من الممكن استخدام عصابات عربية من المغامرين السوريين أو العراقيين أو من أي دولة عربية أخرى، لكن يستحيل أن يضاهي هؤلاء عشرات ومئات الآلاف من الشبان اليهود الذي لا يملكون تجاه «إسرائيل وأرضها» مجرد «أحاسيس»، إنما يرون إليها باعتبارها مسألة أمنية وشخصية وقومية على حدّ سواء. ولهذا السبب، فإني أولى أهمية كبيرة لغزو البحر، ولضرورة إقامة ميناء يهودي وأسطول يهودي. فالبحر هو الجسر الذي سيبنى اليهود في هذا البلد وفي الشتات وفي العالم كله. علينا نحن تهئية الظروف التي تمكّنتنا عند الضرورة من إحضار عشرات الآلاف من الشبان إلى البلاد بواسطة سفننا، وملأحينا، كما علينا تأهيل هؤلاء الشباب لكل مهمة محتملة في البلد، حتى أولئك الذين لا يزالون في أرض الشتات حتى

عدم نسيانهم تأكيد حق «إسرائيل» في الدفاع عن نفسها.

علاوة على ذلك، لا يخفى أنّ علاقة تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، بإعلان الدولة العبرية هو علاقة المقدمّة الضرورية بنتيجتها. فلم يكن بإمكان نحو 650 ألف صهيونيّ (في 1948) إقامة دولتهم، في ظل وجود نحو 900 ألف فلسطيني (ضمن ما عرف لاحقاً باسم دولة «إسرائيل»).

وبنتيجة ذلك، كان على المنظمات الصهيونية تبني خيار استراتيجي باتجاه تحقيق ما كان مرسوفاً من أهداف.

وعلى ذلك، فقد كان عليها أن تختار: العزوف عن إعلان قيام الدولة «الإسرائيلية» نتيجة الترتيبة الديموقراطية لفلسطين آنذاك. لكن هذا الخيار كان مرفوضاً لكونه يتعارض مع الهدف الاستراتيجي للحركة الصهيونية، وقناعة قيادتها المنتملة بين غوريون بإمكانية تحقيق هدف إقامة الدولة.

الفاني، لتأجيل إعلان قيام الدولة إلى مرحلة لاحقة.

لكن ذلك كان يعني إنهم سيعودون إلى مواجهة المعضلة نفسها لاحقاً، لكون الغالبية الفلسطينية ستبقى في وطنها، إضافة إلى أنّ الفرصة التي لاحت في تلك المرحلة لا يوجد ما يضمن بقاءها مفتوحة وفق حسابات تلك المرحلة.

والخيار الثالث، إقامة دولة ثنائية القومية، قائمة على توازن يهودي - فلسطيني، مع أرجحية للطرف الثاني. لكن هذا الخيار يتعارض أيضاً مع الهدف الصهيوني، كما ينطوي على مخاطر وجودية، لجهة أنّ إقامة دولة صهيونية في ظل الواقع الديمغرافي آنذاك، يشبه كمن شيد بناء على قبيلة موقوفة لا يعرف متى تنفجر وتهدم البناء كله. أمّا الخيار الرابع، فكان إبادة الشعب الفلسطيني أو تهجيره. ولما كانت الإبادة التامة غير ممكنة، صار لا بد من ارتكاب مجازر مروسة واستغلالها لبيت الربيع في صفوف سكان القرى والمدن ليشعروا أنهم إذا لم ينجوا بانفسهم سيواجهون المصير نفسه. على هذه الخلفية، ليس أمراً عابراً أن تنفذ مجزرة دير ياسين المؤسّسة لما تلاها من مجازر وتهجير، قبل نحو خمسة أسابيع سيواجهون المصير نفسه. على هذه الخلفية، ليس أمراً عابراً أن تنفذ مجزرة دير ياسين المؤسّسة لما تلاها من مجازر وتهجير، قبل نحو خمسة أسابيع (9 نيسان) على إعلان دولة «إسرائيل» (14 أيار 1948). وهكذا هجر بعد المجزرة مئات الآلاف من الفلسطينيين، ليبنى مئات الآلاف من الصحاينة دولتهم بعد ذلك، وبالتالي بات التهجير الخيار الوحيد أمام الحركة الصهيونية لإقامة الدولة.

في السياق عينه، أشار الباحث شاي حرزاني في صحيفته «هاآرتس» العبرية إلى أنّ معظم المؤرخين الذين تعمّقوا في بحث الموضوع، أظهروا الإثباتات بأن بن غوريون كان على علم وبشكل مباشر بعمليات ترحيل فلسطينيين، لا بل صادق عليها.

ويضيف أنّ الباحثين الذين كفّوا من جانب بن غوريون وضع البحث، لم يقدموا صورة كاملة عن مساهمة «إسرائيل» في خلق قضية اللاجئين، إذ لم يجرؤ أحد في ستينات القرن الماضي على الاعتراف العلني بأن «إسرائيل» هجرت الفلسطينيين. لكن اليوم، وبعد اتفاقات أوسلو واتّجات المؤرخين الجدد، لم تعد الرواية «الإسرائيلية» الرسمية (عن النزوح الطوعي) هي وحدها السائدة في «إسرائيل».

وخلص الكاتب إلى الاستنتاج بأنّ الجدل لم يعد في شأن قيام الجيش «الإسرائيلي» بتهجير الفلسطينيين من منازلهم عام 1948 أو أنه لم يسمح للمهجّرين بالعودة إلى ديارهم، إنما يتناول سؤالا مفتوحاً: هل وضع بن غوريون خطة واضحة المعالم لتنفيذ عمليات الترحيل. وأضاف أنّ هذا السؤال يبقى مفتقراً إلى جواب طالما واصلت الرقابة العسكرية إطلاق قبضتها على أرشيف الدولة.

هذه اللحظة. إنني أتفق بشديد الثقة من أن إقامة دولة يهودية حتى ولو على جزء من هذه الأرض، سوف تمكّنتنا من تنفيذ هذا الأمر، وفي حال قيام الدولة، فإننا نستمكن من السيطرة على «البحر الإسرائيلي»، وسيكون لإيجازاتنا البحرية شأن عظيم. لذا، أودعوك إلى التخلص من أيّ شرح داخلي أو تناقض قد تشعر به بين أحاسيسك وعقلك، فكلاهما يبلغاني بضرورة العمل على إقامة دولة يهودية، حتى لو لم تكن على كامل الأرض، أمّا الباقي، فسياتي مع الوقت، ولا بد من قدمه.

متى تعود إلى خضوري؟ اكتب لي.

إعرض هذه الرسالة على والدتك وأخوتك وأخواتك.

مرفوضاً لكونه يتعارض مع الهدف الاستراتيجي للحركة الصهيونية، وقناعة قيادتها المنتملة بين غوريون بإمكانية تحقيق هدف إقامة الدولة.

الفاني، لتأجيل إعلان قيام الدولة إلى مرحلة لاحقة.

لكن ذلك كان يعني إنهم سيعودون إلى مواجهة المعضلة نفسها لاحقاً، لكون الغالبية الفلسطينية ستبقى في وطنها، إضافة إلى أنّ الفرصة التي لاحت في تلك المرحلة لا يوجد ما يضمن بقاءها مفتوحة وفق حسابات تلك المرحلة.

والخيار الثالث، إقامة دولة ثنائية القومية، قائمة على توازن يهودي - فلسطيني، مع أرجحية للطرف الثاني. لكن هذا الخيار يتعارض أيضاً مع الهدف الصهيوني، كما ينطوي على مخاطر وجودية، لجهة أنّ إقامة دولة صهيونية في ظل الواقع الديمغرافي آنذاك، يشبه كمن شيد بناء على قبيلة موقوفة لا يعرف متى تنفجر وتهدم البناء كله. أمّا الخيار الرابع، فكان إبادة الشعب الفلسطيني أو تهجيره. ولما كانت الإبادة التامة غير ممكنة، صار لا بد من ارتكاب مجازر مروسة واستغلالها لبيت الربيع في صفوف سكان القرى والمدن ليشعروا أنهم إذا لم ينجوا بانفسهم سيواجهون المصير نفسه. على هذه الخلفية، ليس أمراً عابراً أن تنفذ مجزرة دير ياسين المؤسّسة لما تلاها من مجازر وتهجير، قبل نحو خمسة أسابيع سيواجهون المصير نفسه. على هذه الخلفية، ليس أمراً عابراً أن تنفذ مجزرة دير ياسين المؤسّسة لما تلاها من مجازر وتهجير، قبل نحو خمسة أسابيع (9 نيسان) على إعلان دولة «إسرائيل» (14 أيار 1948). وهكذا هجر بعد المجزرة مئات الآلاف من الفلسطينيين، ليبنى مئات الآلاف من الصحاينة دولتهم بعد ذلك، وبالتالي بات التهجير الخيار الوحيد أمام الحركة الصهيونية لإقامة الدولة.

في السياق عينه، أشار الباحث شاي حرزاني في صحيفته «هاآرتس» العبرية إلى أنّ معظم المؤرخين الذين تعمّقوا في بحث الموضوع، أظهروا الإثباتات بأن بن غوريون كان على علم وبشكل مباشر بعمليات ترحيل فلسطينيين، لا بل صادق عليها.

ويضيف أنّ الباحثين الذين كفّوا من جانب بن غوريون وضع البحث، لم يقدموا صورة كاملة عن مساهمة «إسرائيل» في خلق قضية اللاجئين، إذ لم يجرؤ أحد في ستينات القرن الماضي على الاعتراف العلني بأن «إسرائيل» هجرت الفلسطينيين. لكن اليوم، وبعد اتفاقات أوسلو واتّجات المؤرخين الجدد، لم تعد الرواية «الإسرائيلية» الرسمية (عن النزوح الطوعي) هي وحدها السائدة في «إسرائيل».

وخلص الكاتب إلى الاستنتاج بأنّ الجدل لم يعد في شأن قيام الجيش «الإسرائيلي» بتهجير الفلسطينيين من منازلهم عام 1948 أو أنه لم يسمح للمهجّرين بالعودة إلى ديارهم، إنما يتناول سؤالا مفتوحاً: هل وضع بن غوريون خطة واضحة المعالم لتنفيذ عمليات الترحيل. وأضاف أنّ هذا السؤال يبقى مفتقراً إلى جواب طالما واصلت الرقابة العسكرية إطلاق قبضتها على أرشيف الدولة.

ترحيل الفلسطينيين

وفي ما يلي، تقرير نُشره زهير أندراوس في «رأي اليوم» حول وثيقة تؤكّد أنّ بن غوريون أمر بترحيل الفلسطينيين شخصياً. وأنّ «إسرائيل» تستعين بخبراء أميركيين لإعادة تعريف معنى كلمة «لاجئ»: الذين هَجُرُوا عام 1948 من دون إبتائهم وإحفادهم ما زالت «إسرائيل»، ترتكب المجازر بحق الشعب العربي الفلسطيني، في ظل صمت مريب ومخزّ من قبل العرب، أمّا الدولة الغربية المُـمتَحَصِّرةُ، فتقوم بإدانة المجازر بشكل خجول، من دون أن تنتسى التشديد على أنه من حقّ «إسرائيل» الدفاع عن نفسها أمام «الراهب» الفلسطيني. هذا الأسلوب، ارتكاب المجازر من قبل الصحاينة بدأ قبل إعلان قيام الدولة العبرية، وبحسب جميع الأدلّات والمؤشّرات سيستمر بوتيرة عالية من قبل «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم»، كما يتّشكّق أركان دولة الاحتلال.

وفي المحصلة العامة، الطريق مفتوحة أمام «إسرائيل» للإحباء بأنّنا أمام قضية تتعارض فيها شهادة الشهود، ونتيجة ذلك، يكون الفاعل فيها مجهولاً، بل لم تنته الوأامرة عند هذا الحد، بل تواصل «إسرائيل» حربها على اللاجئين بتواطؤ وتخلال عربي ودولي، إن لم يكن أكثر من ذلك، ومن أحدث الأساليب في ذلك سعي «تل أبيب» بالاستعانة بخبراء من الولايات المتّحدة الأميركية، إلى إعادة تعريف معنى كلمة «لاجئ». بمعنى أنّ تقتصر هذه الصفة على الذين هَجُرُوا عام 1948، من دون إبتائهم وإحفادهم.

والواضح من هذه الخطة أنه يُراد التمهيد للقول إنه لم يعد هناك لاجئون بعد موتهم، خصوصاً أنّ جزءاً كبيراً منهم توفوا، والباقيون بلغوا من العمر عتياً. أمّا الحقّ الوطني والشخصي لكل هؤلاء، فلا ينسحب على الأبناء والأحفاد.

ما تقدّم لا ينبغي أن يكون مفاجئاً، فقد شهد العالم قبل نحو سنتين مجازر موفّقة بالصورة والصوت، ارتكبها سلاح طيران الجيش «الإسرائيلي»، ومدفيعته، خلال العدوان البربري على قطاع غزّة في صيف العام 2014، أي أنّ عناصر الجريمة متعلّمة: الفاعل معلوم، والأداة موفّقة، والضحايا بالآلاف، فأمّا كانت النتيجة بعد ذلك؟ اعثلى رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهيو، منصة الأمم المتحدة، محملاً «حركة المقاومة الإسلامية - حماس» وفصائل المقاومة الفلسطينية مسؤولية هذه المجازر، والأثم أنّ الدول الكبرى والمؤسّسات الدولية لم تحرك ساكناً، وإن حدث فيجب ولا يتجاوز سقف لوم «إسرائيل» على استخدامها القوة المفرطة، أو ردت بطريقة غير تناسبية ليس إلا، مع

